قطر

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1

	2021
عدد السكان، بالمليون	2.8
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	167.9
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	59964.3
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	103.9
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[أ]	80.2
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	109.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) مؤشرات التنمية العالمية عن الالتحاق بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

تشكل صدمات السلع الأولية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية المرتبطة بها تطورات إيجابية بصفة عامة لاقتصاد قطر، أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وأدت الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم المقرر عقدها في شهر ديسمبر كانون الأول 2022 إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النشاط غير النفطي على الرغم من جائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، من المرجح أن يزداد الاعتماد على الهيدروكربونات هذا العقد مع بدء إنتاج منشآت حقل الشمال. وقد تمثل حالات تفشٍ جديدة محتملة لفيروس كورونا، والارتفاع الحاد في أسعار المستهلكين ورفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مخاطر متواضعة لقطر نظرا لارتفاع معدلات التطعيم وحجم الثروات والاحتياطيات المالية السيادية الضخمة.

الظروف والتحديات الرئيسية

مع تطعيم أكثر من 75% من سكان قطر، كان للموجات المتكررة من تفشي فيروس كورونا آثار اقتصادية أقل، وعاد الاقتصاد إلى النمو بقوة. كما تلقى استئناف الأنشطة الاقتصادية قبيل تنظيم بطولة كأس العالم دفعة بعد إنهاء الخلاف الدبلوماسي الذي دام ثلاث سنوات بين قطر وأربعة بلدان عربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر).

كما أن التصنيف الأخير للغاز الطبيعي على أنه استثمار "أخضر" من قبل الاتحاد الأوروبي سلط الضوء أيضا على الغاز الطبيعي المسال. فقطر هي أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وامتد التعافي الحاد في أسعار النفط خلال عام 2021 أيضا إلى أسواق الغاز الطبيعي المسال حيث تجاوزت الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي أربعة أمثالها في النفط في أوروبا، مع ارتفاعها بحدة مرة أخرى في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا.

وسيظل إنتاج الهيدروكربون محركا رئيسيا للاقتصاد القطري. وتجري زيادة ضخ الاستثمارات في الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال البحري والبري والتي سيبلغ مجموعها نحو 29 مليار دولار ورفع القدرة الإنتاجية إلى 126 مليون طن سنويا بحلول عام 2027، ارتفاعا من معدل الإنتاج الحالي البالغ 77 مليونا، على أن يبدأ أكثر من نصف الزيادة في عام 2024. ويجري ترتيب الاستثمارات مع شركة قطر للطاقة، وهي المؤسسة المملوكة للدولة التي تدير جميع أنشطة النفط والغاز في البلاد، والتي منحت عقودا ضخمة في يناير/ كانون الثاني 2022 في مجالات الهندسة والمشتريات والتشييد والتركيب للمنشآت البحرية الموجهة لمشروع التوسعة الشرقية لحقل الشمال.

وبالإضافة إلى ذلك، اتُخذت خطوات مهمة لتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد غير النفطي. وتشمل هذه الإجراءات: إلغاء نظام الكفالة، وسن قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، وتكافؤ الفرص مع المواطنين في بعض الأنشطة التجارية. كما دخل الحد الأدنى للأجور غير التمييزي حيز التنفيذ لجميع العمال، في سابقة هي الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أحدث التطورات

يسجل التعافي الاقتصادي تحسنا ملحوظا، وعلى الرغم من حالات التوقف المؤقتة بسبب جائحة كورونا، فقد شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 3.0% في 2021، مقابل انكماش قدره 3.6% في العام السابق، ليتعافى في الربع الثاني من عام 2021، بمعدل سنوي قدره 4%، وظل إيجابيا في الربع الثالث. وتجاوز مؤشر مديري المشتريات مستوى 50 نقطة خلال عام 2021 بأكمله، مما يعكس التوسع الاقتصادي فسجل أعلى مستوى عند 63 في نوفمبر/ تشرين الثاني وتخطى 57 نقطة منذ ذلك الحين. وشهدت تقارير جوجل عن التنقل تراجعا قصير الأجل خلال أحدث موجة من الفيروس ولكن تجارة التجزئة وأنشطة الترفيه، ومحطات نقل الركاب والتنقل إلى مكان العمل، تعافت في فبراير/ شباط 2022 إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ويقدر عجز المالية العامة عند 0.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، مسجلا تحسنا عن مستواه في العام السابق حين بلغ 2.1%. ومن شأن ارتفاع أسعار الهيدروكربونات التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، والإلغاء التدريجي للمصروفات التعويضية بغرض التخفيف من الآثار الاقتصادية على أشد القطاعات تضررا (السفر والسياحة والعقارات) أن يساعد في استمرار تحسن رصيد المالية العامة وتقليص إجمالي الدين العام بشكل مطرد (58.6% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2021) – يجب النظر إلى إجمالي الدين في قطر على خلفية الأصول المتراكمة في صندوق الثروة السيادية القطري والتي شكلت 270%

الشكل 1 **قطر** / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

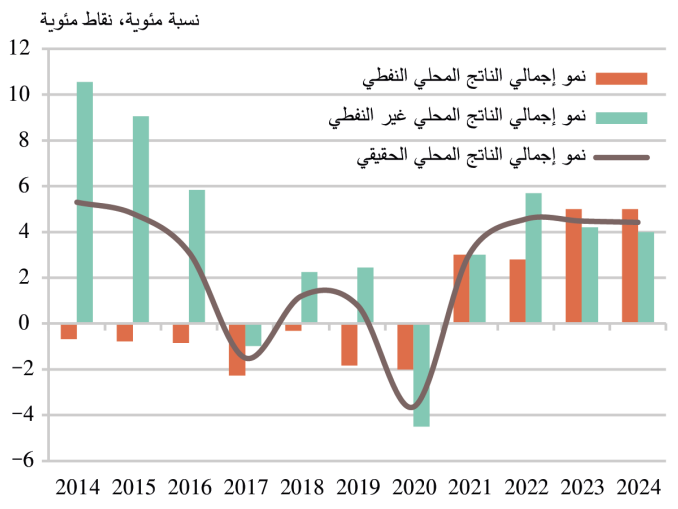

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 **قطر** / الماليات العامة

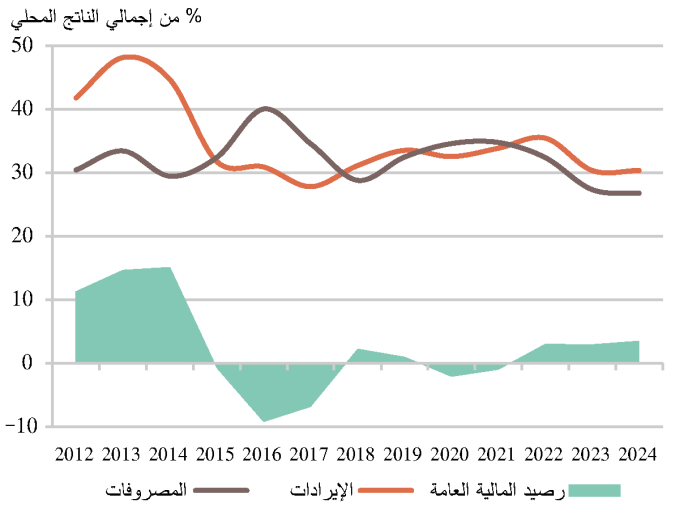

المصادر: مؤسسة Haver وحسابات خبراء البنك الدولي.

من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2021 فضلا عن احتياطيات البنك المركزي التي تشكل 18.1% من إجمالي الناتج المحلي.

المصروفات وعلى غرار البلدان الأخرى مرتفعة الدخل التي تأثرت بالانقطاعات في سلسلة الإمداد العالمية، بلغ تضخم أسعار المستهلكين في قطر مستويات لم تشهدها منذ 2008: 6.4% في ديسمبر/كانون الأول 2021 (على أساس سنوي). وهو ما يتناقض مع الانكماش أثناء عمليات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا. في مرحلة ما، ربما في عام 2022، ستطبق قطر نظام ضريبة القيمة المضافة الذي سيكون له تأثير على الأسعار لمرة واحدة. وباعتبارها عضوا في مجلس التعاون الخليجي، وافقت قطر في عام 2016 على نظام ضريبة القيمة المضافة بمعدل موحد يبلغ 5%، لكنها أجلت تطبيقه

الآفاق المستقبلية

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيرتفع في عام 2022 إلى 4.9% في أعقاب زيادة الصادرات الهيدروكربونية بنسبة 10%، وقد يكون نمو الاستهلاك الخاص أقل قليلا عند 4.8%، مدفوعا بتقليص محتمل في عائدات كأس العالم وارتفاع الأسعار، ومن المتوقع أن تقفز أسعار المستهلكين نقطة مئوية إضافية في العام الحالي.

كما من المتوقع أن تتسع فوائض حساب المعاملات الجارية ورصيد المالية العامة في عام 2022 نظرا لأن كليهما يعتمد على النفط والغاز بنسبة 90% تقريبا. وتتمثل الاحتمالات الإيجابية في عام 2022، المرتبطة بالتداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بهما وهدف أوروبا المتمثل في تقليص اعتمادها على الغاز الروسي، في تسريع الاستثمارات في حقل الشمال للغاز الطبيعي والذي من المتوقع أن يشهد زيادة في الإنتاج بواقع 60% في منتصف العقد الحالي. وفي حين من المرجح أن يتراجع النمو غير النفطي في السنوات المقبلة، يتوقع أن يدفع الاقتصاد النفطي المعدل الإجمالي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي صعودا إلى 4.5% أو أكثر في غضون السنوات المقبلة، وأن يزيد من اعتماد قطر على الهيدروكربونات.

ومن شأن استمرار ارتفاع أسعار النفط مع زيادة متوقعة في الغاز الطبيعي في أوروبا من جراء التوترات الجيوسياسية، وكذلك تصنيف الاتحاد الأوروبي مؤخرا لهذه المواد الأولية الهيدروكربونية كاستثمارات خضراء، أن يحقق فوائض في رصيد المالية العامة في قطر تتجاوز 3% من إجمالي الناتج المحلي في المستقبل المنظور. من المرجح أن يؤثر التطبيق المحتمل لضريبة القيمة المضافة تأثيرا إيجابيا على الإيرادات في العام الحالي وما بعده. وبالمثل، من المتوقع أن يرتفع فائض حساب المعاملات الجارية أكثر من 7% في عام 2024 مدفوعا في الأساس بصادرات الهيدروكربونات، وإيرادات السياحة خلال كأس العالم.

وفيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، من المتوقع أن يكون الأداء ثابتا من حيث القيمة المطلقة من 5.5 كيلو طن من ثاني أكسيد الكربون في عام 2021 إلى 5.4 في عام 2024. ويظهر التحليل أن معظم الانبعاثات تسببها الطاقة، وخاصة أنشطة احتراق الوقود (91% من الإجمالي) والانبعاثات المتسربة (نحو 5%).

الجدول 2 قطر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	2019	2020	2021 ق	2022 ت	2023 ت	2024 ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	0.8	-3.6	3.0	4.9	4.5	4.4
الاستهلاك الخاص	3.5	-5.6	4.5	4.8	4.1	4.2
الاستهلاك الحكومي	2.5	10.3	3.6	5.4	4.7	5.0
الاستثمارات الكلية من رأس المال الثابت	2.5	-3.1	2.3	4.0	3.6	3.7
الصادرات، السلع والخدمات	1.1	-6.8	4.1	6.6	7.0	7.1
الواردات، السلع والخدمات	6.0	-2.7	5.5	7.3	7.8	7.8
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	0.8	-3.6	3.1	4.9	4.5	4.4
الزراعة	1.0	21.0	5.0	6.0	3.0	3.0
الصناعة	-2.3	-1.5	2.7	3.8	4.2	4.2
الخدمات	7.6	-7.9	3.8	7.2	5.0	4.7
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	-0.9	-2.6	1.0	4.0	2.8	2.3
رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.4	-2.5	3.1	4.5	6.1	7.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.0	-2.1	-0.9	3.4	3.3	3.9
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.7	-0.2	0.7	4.9	4.7	5.1
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	5.7	-2.1	5.5	5.3	5.3	5.4
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	92.0	91.9	91.2	91.2	91.3	91.4

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.